

سلسلة الردِّ على أخطاء المُحقِّق بشارِ عَوَّادٍ 1

تَحْرِيدُ تَرْجَمَةِ:

أَبِي مُحَمَّدٍ لُوطِ بْنِ يَحْيَى الْكُوفِيِّ الشَّيْعِيِّ

وَهُوَ: رَدُّ عَلَى الدُّكْتُورِ: بَشَّارِ عَوَّادٍ؛ لِقَوْلِهِ
بِقَوْلِ الشَّيْعَةِ، أَنَّ أَبَا مُحَمَّدٍ ثِقَّةٌ!

بِقَلَمِ:

أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَرَبِيِّ الْأَشْجَلِيِّ

عَفَرَ اللَّهُ لَهُ،

وَلِشَيْخِهِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ

سلسلة الرد على أخطاء المحقق بنسار عواد 1

تَحْرِيدُ تَرْجَمَةِ:

أبي مُحَمَّدٍ لُوطِ بْنِ يَحْيَى الكُوفِيِّ السَّعِيِّ

وَهُوَ: رَدُّ عَلَى الدُّكْتُورِ: بِنَسَارِ عَوَّادٍ؛ لِقَوْلِهِ
يَقُولُ السَّعِيَّةُ، أَنَّ أَبَا مُحَمَّدٍ ثِقَّةٌ!

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٦



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

تَحْرِيرُ تَرْجَمَةِ:

أبي مُحَمَّدٍ لُوطِ بْنِ يَحْيَى الكُوفِيِّ الشَّيْعِيِّ

وَهُوَ: رَدُّ عَلَى الدُّكْتُورِ: بَشَّارِ عَوَّادٍ؛ لِقَوْلِهِ
بِقَوْلِ الشَّيْعَةِ، أَنَّ أَبَا مُحَمَّدٍ ثِقَةٌ!

بِقَلَمِ:

أبي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُوفِيِّ الْأَثَرِيِّ

عَفَرَ اللَّهُ لَهُ.

وَلِشَيْخِهِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ تَحْرِيرِ:

تَرْجَمَةِ: أَبِي مِخْنَفِ الشَّيْعِيِّ، وَالرَّدُّ عَلَى: «بَشَّارِ عَوَادٍ» لِقَوْلِهِ بِأَنَّهُ ثِقَّةٌ فِي

التَّارِيخِ!

قَالَ الدُّكْتُورُ! بَشَّارُ عَوَادٍ: (أَنَّ أَبَا مِخْنَفٍ مَتْرُوكٌ فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ ثِقَّةٌ التَّارِيخِ).^(١)
قُلْتُ: وَلَيْسَ كَمَا قَالَ؛ بَلْ مَا قَالَهُ غَيْرٌ صَحِيحٌ؛ فَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَلَمْ
يَقُلْ بِهِذَا إِلَّا الرَّافِضَةُ أَخْزَاهُمُ اللَّهُ؛ فَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى طَرَحِهِ وَتَرْكِهِ؛ فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ
ثِقَّةً فِي التَّارِيخِ.

وَالَيْكَ الْبَيَانُ:

أَبُو مِخْنَفٍ، لُوطُ بْنُ يَحْيَى الْكُوفِيُّ الشَّيْعِيُّ، وَهُوَ كَذَّابٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.
قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: (مَتْرُوكٌ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: (ضَعِيفٌ)، وَقَالَ ابْنُ
مَعِينٍ: (لَيْسَ بِثِقَّةٍ)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَيْسَ بِشَيْءٍ)، وَقَالَ ابْنُ عَرِاقٍ: (كَذَّابٌ تَالِفٌ)، وَقَالَ
الدَّهَبِيُّ: (هَالِكٌ)، وَقَالَ مَرَّةً: (مَتْرُوكٌ)، وَقَالَ مَرَّةً: (أَخْبَارِيٌّ تَالِفٌ، لَا يُوثَقُ بِهِ)، وَقَالَ
ابْنُ عَدِيٍّ: (وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ابْنُ مَعِينٍ يُوَافِقُهُ عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ، فَإِنَّ لُوطَ بْنَ يَحْيَى مَعْرُوفٌ
بِكُنْيَتِهِ وَبِاسْمِهِ، حَدَّثَ بِأَخْبَارٍ مِنْ تَقَدَّمَ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ، وَلَا يَبْعُدُ مِنْهُ أَنْ يَتَنَاوَلَهُمْ
وَهُوَ شَيْعِيٌّ مُحْتَرِقٌ صَاحِبٌ أَخْبَارِهِمْ، وَإِنَّمَا وَصَفْتُهُ لِأَسْتَعِينِي عَنْ ذِكْرِ حَدِيثِهِ، فَإِنِّي لَا

(١) «التَّوَاصُلُ الْمَرْثِيُّ»، فِي لِقَاءِ تَلْفُزُونِيِّ فِي سَنَةِ: «١٤٤٦هـ».

أَعْلَمَ لَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُسْنَدَةِ مَا أَذْكَرُهُ، وَإِنَّمَا لَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمَكْرُوهِ الَّذِي لَا أُسْتَحَبُّ ذِكْرُهُ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْأَجْرِيُّ: سَأَلْتُ أَبَا دَاوُدَ عَنْهُ فَنَفَضَ يَدَهُ^(١)، وَقَالَ: (أَحَدٌ يَسْأَلُ عَنْ هَذَا؟!)^(٢).

قُلْتُ: فَقَدْ انْعَقَدَ اتِّفَاقٌ أَيْمَّةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ عَلَى تَرْكِ رِوَايَاتِ أَبِي مِخْنَفٍ، وَعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِهَا؛ فَجَرَوْا عَلَى إِهْمَالِهَا وَطَرْحِهَا، تَحْرِيًّا لِلدَّقَّةِ وَصِيَانَةً لِلتَّارِيخِ وَالسُّنَّةِ مِنَ الدَّخِيلِ وَالْبَاطِلِ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرْشُدًا.

قُلْتُ: وَهَذَا الرَّاوي مُتَشَدِّدٌ فِي التَّشْيِيعِ؛ فَلَا يَصِحُّ الْإِعْتِمَادُ عَلَى مَرْوِيَاتِهِ وَلَا الْإِحْتِجَاجُ بِهَا؛ لِمَا ظَهَرَ مِنْ انْحِرَافِهِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرَهُ: «بَسْأَرُ عَوَادٍ»، فَإِنَّ ثُبُوتَ تَشْيِيعِهِ أَمْرٌ بَيْنٌ، قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ رِوَايَاتُهُ نَفْسَهَا، وَمَا أَضْفَاهُ عَلَيْهَا مِنْ نَزْعَةٍ ظَاهِرَةٍ، وَصِبْغَةٍ شَيْعِيَّةٍ.

* وَأَهْلُ الْعِلْمِ تَكَلَّمُوا فِيهِ مِنْ جِهَةِ الضُّبْطِ وَالْإِعْتِقَادِ؛ فَهُوَ جَرَحٌ مُفَسَّرٌ.

(١) قُلْتُ: وَنَفَضَ الْيَدَ يُرَادُ بِهِ: الْجَرْحُ الشَّدِيدُ.

وَأَنْظُرْ كِتَابِي: «إِعْلَامُ الْمُؤَفِّعِينَ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْإِشَارَةُ مِنَ الْجَرْحِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ».

(٢) انْظُرْ: «الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٧ ص ١٨٢)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهْمِيِّ (ج ٣ ص ٤١٣)، وَ(ج ٥ ص ٢٨٦)، وَ«دِيَوَانَ الضُّعَفَاءِ» لَهُ (ص ٣٣٣)، وَ«الْمُعْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» لَهُ أَيضًا (ج ٢ ص ٥٣٥ وَ ٨٠٧)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لَهُ أَيضًا (ج ٧ ص ١٠)، وَ«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لَهُ أَيضًا (ج ٤ ص ١٨٩)، وَ«اللسان الميزان» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٦ ص ٤٣٠)، وَ(ج ٩ ص ١٥٩)، وَ«الضُّعَفَاءُ لِلْعُقَيْلِيِّ» (ج ٥ ص ١٨٣)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيِّ (ج ٩ ص ١٥)، وَ«مُخْتَصَرُ الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» لِلْمَقْرِيزِيِّ (ص ٦٤٥)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلدَّارِقُطَنِيِّ (ص ٣٣٣)، وَ«تَارِيخُ أَسْمَاءِ الضُّعَفَاءِ وَالْكَذَّابِينَ» لِابْنِ سَاهِينَ (ص ٢٨٨)، وَ«الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٣ ص ٢٨)، وَ«تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ الْمَرْفُوعَةِ عَنِ الْأَخْبَارِ الشَّنِيعَةِ الْمَوْضُوعَةِ» لِابْنِ عِرَاقٍ (ج ١ ص ٩٨)، وَ«التَّارِيخُ» لِابْنِ مَعِينٍ (ج ١ ص ٢٣٧ وَ ٢٨٥ - بِرِوَايَةٍ: الدُّورِيِّ).

وَالْمُتَّامِلُ: يَجِدُ تَعَمُّدَ أَبُو مَخْنَفٍ التَّصَرُّفَ فِي الرِّوَايَاتِ عَلَى وَجْهِ يُفْضِي إِلَى التَّزْوِيرِ وَالتَّحْرِيفِ، فَلَمْ يَكْتَفِ بِمُجَرَّدِ النِّقْلِ، بَلْ تَدَخَّلَ فِي صِيَاغَةِ الْأَخْبَارِ وَزَادَ فِيهَا وَنَقَصَ، بِمَا يُوَافِقُ تَوَجُّهَاتِهِ وَيَخْدُمُ مَقَاصِدَهُ.

* وَقَدْ بَدَأَ ذَلِكَ جَلِيًّا فِي كَثِيرٍ مِنْ مَرَوِيَّاتِهِ، حَيْثُ يُلْحَظُ فِيهَا الْإِخْتِلَاقُ وَالْمُبَالَغَةُ، وَتَلْوِينُ الْوَقَائِعِ بِصِبْغَةٍ مُعَيَّنَةٍ، تُخْرِجُهَا عَنْ حَدِّ الْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي النِّقْلِ، وَلِهَذَا لَمْ يُعَوَّلْ عَلَيْهِ أَهْلُ التَّحْقِيقِ، وَعَدُّوا مَرَوِيَّاتِهِ مِنْ قَبِيلِ مَا يُحْذَرُ مِنْهُ، صِيَانَةً لِلتَّارِيخِ مِنَ الدَّسِّ وَالتَّبْدِيلِ.

مِثْلُ مَا رَوَاهُ: مِنَ الْخُصُومَاتِ وَالشَّتَائِمِ بَيْنَ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَمَّالِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى مِصْرَ.

وَجَمِيعُ الْأَسَانِيدِ الَّتِي يَرُويهَا: أَبُو مَخْنَفٍ لَا تَخْلُو مِنْ عِلَّةٍ، فَهِيَ فِي مُجْمَلِهَا غَيْرُ قَابِلَةٌ لِلِاحْتِجَاجِ، وَلَا تَنْهَضُ لِلِاسْتِدْلَالِ، وَلَا يَقْتَصِرُ سَبَبُ ضَعْفِهَا عَلَى كَوْنِهِ رَاوِيًّا ضَعِيفًا فَحَسْبُ، بَلْ إِنَّ الْعِلَلَ تَتَعَدَّدُ فِي أُسَانِيدِهِ وَتَتَشَعَّبُ؛ إِذْ لَا يَكَادُ يُوجَدُ إِسْنَادٌ لَهُ سَالِمٌ مِنْ إِرْسَالٍ أَوْ انْقِطَاعٍ أَوْ إِعْضَالٍ أَوْ تَدْلِيسٍ، أَوْ مِنْ وُجُودِ رِوَاةٍ ضَعْفَاءَ فِي طَبَقَاتِ السَّنَدِ الَّتِي فَوْقَهُ، وَهَذَا الْكَمُّ مِنَ الْعِلَلِ يَجْعَلُ مَرَوِيَّاتِهِ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ غَيْرِ الْمُعْتَمَدِ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ التَّحْقِيقِ وَالتَّقْدِ، لِمَا فِيهَا مِنْ إِخْتِلَالِ شُرُوطِ الصِّحَّةِ وَالْقَبُولِ.

قَالَ الْإِمَامُ الدُّورِيُّ رحمته الله فِي «التَّارِيخِ وَالْعِلَلِ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ» (ج ١ ص ٣٢٨): (سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: أَبُو مَخْنَفٍ، وَأَبُو مَرِيَمَ، وَعَمْرُو بْنُ شِمْرٍ، لَيْسُوا هُمْ بِشَيْءٍ، قُلْتُ لِيَحْيَى: هُمْ مِثْلُ عَمْرُو بْنِ شِمْرٍ؟، قَالَ: هُمْ شَرُّ مَنْ عَمْرُو بْنُ شِمْرٍ). اهـ
قُلْتُ: وَعَمْرُو بْنُ شِمْرٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجُعْفِيُّ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ: (مَتْرُوكٌ مَتَّهَمٌ بِالْوَضْعِ)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: (لَيْسَ بِثِقَةٍ)، وَقَالَ مَرَّةً: (لَيْسَ بِشَيْءٍ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ)، وَقَالَ السَّعْدِيُّ: (زَائِعٌ كَذَّابٌ)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: (مُنْكَرُ الْحَدِيثِ)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ، وَالرَّازِيُّ، وَالْأَزْدِيُّ، وَالِدَارَقُطْنِيُّ: (مَتْرُوكٌ)، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: (وَإِذَا حَدَّثَ بِأَحَادِيثَ مُنْكَرَةٍ)، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: (كَانَ رَافِضِيًّا يَشْتَمُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ مِمَّنْ يَرَوِي الْمَوْضُوعَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ فِي فَصَائِلِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَغَيْرِهَا، لَا يَحِلُّ كِتَابَتُهُ حَدِيثَهُ إِلَّا عَلَى جِهَةِ التَّعَجُّبِ)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ).^(١) قُلْتُ: فَأَبُو مِخْنَفٍ شَرٌّ مِنْ هَذَا، فَانْتَبَهْ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «مِنْهَاجِ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ» (ج ١ ص ٥٨)؛ عَنِ الشَّيْبَةِ: (وَعُلَمَاؤُهُمْ يَعْتَمِدُونَ عَلَى نَقْلِ مِثْلِ أَبِي مِخْنَفِ لُوطِ بْنِ يَحْيَى، وَهَشَامِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ، وَأَمْثَالِهِمَا مِنَ الْمَعْرُوفِينَ بِالْكَذِبِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «مِنْهَاجِ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ» (ج ١ ص ٥٩): (وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالنَّقْلِ، وَالرَّوَايَةِ، وَالْإِسْنَادِ عَلَى أَنَّ الرَّافِضَةَ أَكْذَبُ الطَّوَائِفِ، وَالْكَذِبُ فِيهِمْ قَدِيمٌ، وَلِهَذَا كَانَ أئِمَّةُ الْإِسْلَامِ يَعْلَمُونَ امْتِيَازَهُمْ بِكَثْرَةِ الْكَذِبِ). اهـ.

(١) انظُرْ: «الضُّعَفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِابْنِ الْجَوَازِيِّ (ج ٢ ص ٢٢٨)، وَ«الضُّعَفَاءُ لِلْعَقَلِيِّ» (ج ٣ ص ٢٧٥)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٦ ص ٣٤٤)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٦ ص ٣١٠)، وَ«الْمُعْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٤٨٥)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لَهُ (ج ٣ ص ٢٧٣) وَ«تَارِيخُ الْإِسْلَامِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٤ ص ١٧٠)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٢ ص ٤٠)، وَ«الْكَامِلُ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٦ ص ٢٢٦).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (ج ٥ ص ٨١):
 (وَأَكْثَرَ الْمَنْتَقُولِ مِنَ الْمَطَاعِنِ الصَّرِيحَةِ هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ يَرَوِيهَا الْكَذَّابُونَ الْمَعْرُوفُونَ
 بِالْكَذِبِ، مِثْلُ أَبِي مِخْنَفٍ لُوطِ بْنِ يَحْيَى، وَمِثْلُ هِشَامِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ
 وَأَمْثَالِهِمَا مِنَ الْكَذَّابِينَ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ» (ج ص ٨٢): (وَعَنْ
 أَبِي مِخْنَفٍ، وَكِلَاهُمَا مَتْرُوكٌ كَذَّابٌ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الرَّدِّ عَلَى الْبُكْرِيِّ» (ج ١ ص ٧٧): (أَمَّا
 جُمْهُورُ الْمُصَنِّفِينَ فِي الْأَخْبَارِ وَالتَّوَارِيخِ وَالسِّيَرِ وَالفِتَنِ مِنْ رِجَالِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ
 مِنْهُمْ مَنْ هُوَ فِي نَفْسِهِ مُتَّهَمٌ أَوْ غَيْرُ حَافِظٍ كَأَبِي مِخْنَفٍ لُوطِ بْنِ يَحْيَى وَهَشَامِ بْنِ مُحَمَّدِ
 السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ وَإِسْحَاقِ بْنِ بَشِيرٍ وَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الْكَذَّابِينَ بَلِ الْوَاقِدِيُّ خَيْرٌ مِنْ مِثْلِ
 الْأَرْضِ مِثْلُ هَؤُلَاءِ وَقَدْ عَلِمَ مَا قِيلَ فِيهِ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٧ ص ٤٦٨): (وَمِنْ
 الْمَعْلُومِ: أَنَّ الرَّبِيعَ بْنَ بَكَّارٍ صَاحِبَ «كِتَابِ الْأَنْسَابِ»، وَمُحَمَّدَ بْنَ سَعْدِ كَاتِبِ الْوَاقِدِيِّ
 وَصَاحِبِ: «الطَّبَقَاتِ» وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْمَعْرُوفِينَ بِالْعِلْمِ وَالثَّقَةِ وَالْإِطْلَاعِ: أَعْلَمُ بِهَذَا
 الْبَابِ وَأَصْدَقُ فِيمَا يَنْقُلُونَهُ مِنَ الْجَاهِلِينَ وَالكَذَّابِينَ وَمِنْ بَعْضِ أَهْلِ التَّوَارِيخِ الَّذِينَ لَا
 يُوثَقُ بِعِلْمِهِمْ وَلَا صِدْقِهِمْ بَلْ قَدْ يَكُونُ الرَّجُلُ صَادِقًا وَلَكِنْ لَا خِبْرَةَ لَهُ بِالْأَسَانِيدِ حَتَّى
 يُمَيِّزَ بَيْنَ الْمَقْبُولِ وَالْمَرْدُودِ أَوْ يَكُونَ سَيِّئَ الْحِفْظِ أَوْ مُتَّهَمًا بِالْكَذِبِ أَوْ بِالتَّزْيِيدِ فِي

الرَّوَايَةُ كَحَالِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَخْبَارِيِّينَ وَالْمُؤَرِّخِينَ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ مِثْلَ أَبِي مِخْنَفٍ لُوطِ بْنِ يَحْيَى وَأَمْثَالِهِ). اهـ.

قُلْتُ: فَلَا يُعْتَمَدُ عَلَى رِوَايَةِ أَبِي مِخْنَفٍ فِي التَّارِيخِ، فَانْتَبَهْ.

وَقَالَ اللَّغَوِيُّ الرَّبِيدِيُّ رحمته فِي «تَاجِ الْعُرُوسِ» (ج ٢٣ ص ٢٨٦): (مِخْنَفٌ، كَمَنْبَرٍ: اسْمٌ، وَأَبُو مِخْنَفٍ: لُوطُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَارِيٌّ، شَيْعِيٌّ، تَالَفٌ، مَتْرُوكٌ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته فِي «الْبَدَايَةِ وَالنَّهَائَةِ» (ج ١١ ص ٥٧٦): (وَلِلشَّيْعَةِ وَالرَّافِضَةِ فِي صِفَةِ مَصْرَعِ الْحُسَيْنِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَذِبٌ كَثِيرٌ وَأَخْبَارٌ طَوِيلَةٌ، وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ كِفَايَةٌ، وَفِي بَعْضِ مَا أوردناه نَظْرٌ، وَلَوْ لَا أَنَّ ابْنَ جَرِيرٍ وَغَيْرَهُ مِنَ الْحَفَاطِ الْأَيْمَةِ ذَكَرُوهُ مَا سَقْتُهُ، وَأَكْثَرُهُ مِنْ رِوَايَةِ: أَبِي مِخْنَفٍ لُوطِ بْنِ يَحْيَى، وَقَدْ كَانَ شَيْعِيًّا، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ عِنْدَ الْأَيْمَةِ، وَلَكِنَّهُ أَخْبَارِيٌّ حَافِظٌ، عِنْدَهُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَلِهَذَا يَتَرَامَى عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ مِمَّنْ بَعْدَهُ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته فِي «الْبَدَايَةِ وَالنَّهَائَةِ» (ج ١٠ ص ٦٤٦): (ذَكَرَ ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي مِخْنَفٍ لُوطِ بْنِ يَحْيَى، وَهُوَ أَحَدُ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ). اهـ.

قُلْتُ: وَلَيْسَ هَذَا تَوْثِيقٌ مِنَ الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ رحمته؛ بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ أَكْثَرَ كَذِبِ الشَّيْعَةِ مِنْ طَرِيقِهِ، فَانْتَبَهْ.

قُلْتُ: وَلَمْ يُوثِّقْهُ سِوَى الشَّيْعَةِ!!^(١)

(١) انظر: «رجال النجاشي» (ص ٣٢٠)، و«رجال الحلبي» (ص ١٣٦)، و«تفريح المقال في أحوال الرجال» لعبد الله المامقاني (ج ٣ ص ٤٤)، و«الكنى والألقاب» لعباس القمي (ج ١ ص ١٥٥)، و«معجم رجال الحديث» للخوئي (ج ١٥ ص ١٤٢).

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ النَّجَاشِيُّ الشَّيْعِيُّ فِي «رِجَالِهِ» (ص ٣٢٠): (شَيْخُ أَصْحَابِ الْأَخْبَارِ بِالْكُوفَةِ وَوَجْهَهُمْ، وَكَانَ يُسْكَنُ إِلَى مَا يَرُوبِهِ). اهـ.
وَنَقَلَ نَصَّ هَذِهِ الْعِبَارَةِ: ابْنُ الْمُطَهَّرِ الْحَلِّيُّ الشَّيْعِيُّ فِي «خُلَاصَةِ الْأَقْوَالِ فِي مَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» (ص ٢٣٣).

وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْمُوسَوِيُّ الْخُوَيْمِيُّ الشَّيْعِيُّ فِي «مُعْجَمِ رِجَالِ الْحَدِيثِ» (ج ١٥ ص ١٤٢): (هُوَ ثِقَةٌ مَسْكُونٌ إِلَى رِوَايَتِهِ عَلَى مَا عَرَفَتْ مِنَ النَّجَاشِيِّ). اهـ.
فَلَمْ يُوثِّقْهُ إِلَّا الشَّيْعَةُ!!!

قُلْتُ: وَالْمَتَأَمَّلُ فِي رِوَايَتِهِ يَتَبَيَّنُ لَهُ فِيهَا كَذِبُهُ، وَمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ طَعْنٍ فِي الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

* وَالشَّيْعَةُ كَانَتْ لَهُمْ دَوْرٌ فِي صِيَاغَةِ هَذِهِ الْأَحْدَاثِ تَارِيخِيًّا بِمَا يُوَافِقُ هَوَاهُمْ.

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله فِي «التَّوَسُّلِ أَنْوَاعِهِ وَأَحْكَامِهِ» (ص ١٢٠):
(سَيْفٌ هَذَا يُرَدُّ ذِكْرُهُ كَثِيرًا فِي تَارِيخِ ابْنِ جَرِيرٍ وَابْنِ كَثِيرٍ وَغَيْرِهِمَا، فَيَنْبَغِي عَلَى الْمُشْتَغِلِينَ بِعِلْمِ التَّارِيخِ أَنْ لَا يَغْفُلُوا عَنْ حَقِيقَةِ أَمْرِهِ حَتَّى لَا يُعْطُوا الرَّوَايَاتِ مَا لَا تَسْتَحِقُّ مِنَ الْمَنْزِلَةِ.

وَمِثْلُهُ: لُوطُ بْنُ يَحْيَى أَبُو مَخْنَفٍ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «المِيزَانِ»: أَخْبَارِيٌّ تَالَفٌ لَا يُوثَّقُ بِهِ، تَرَكَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ. وَقَالَ الدَّرَقُطْنِيُّ: ضَعِيفٌ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِثِقَّةٍ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: شَيْعِيٌّ مُحْتَرَقٌ صَاحِبُ أَخْبَارِهِمْ). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُحَدِّثُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ مَنْارِ السَّبِيلِ» (ج ٨ ص ١١٧): (وَرَجَالُهُ ثِقَاتٌ غَيْرُ أَبِي مِخْنَفٍ، وَاسْمُهُ: لُوطُ بْنُ يَحْيَى وَهُوَ أَخْبَارِيُّ هَالِكٌ). اهـ.

قُلْتُ: وَالْمَرْجِعُ فِي أُمُورِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ إِلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله فِي «الصَّحِيحَةِ» (ج ١ ص ٥٤٣): (أَهْلُ الْحَدِيثِ؛ هُمْ: بِحُكْمِ اخْتِصَاصِهِمْ فِي دِرَاسَةِ السُّنَّةِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ مِنْ مَعْرِفَةِ تَرَاجُمِ الرُّوَاةِ، وَعِلَلِ الْحَدِيثِ، وَطُرُقِهِ؛ أَعْلَمُ النَّاسِ قَاطِبَةً: بِسُنَّةِ نَبِيِّهِمْ صلوات الله عليهم، وَهَدْيِهِ، وَأَخْلَاقِهِ، وَغَزَوَاتِهِ، وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ صلوات الله عليهم). اهـ.

قُلْتُ: وَلَا يَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ، فَضْلاً عَنِ الْبَاحِثِ الْمُتَخَصِّصِ^(١)، أَنْ يَتَسَاهَلَ فِي تَوْثِيقِ أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ الَّذِينَ عُرِفُوا بِمَا يُوجِبُ تَرْكَ حَدِيثِهِمْ؛ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي أُصُولِ الْحَدِيثِ.

* بَلِ الْوَاجِبُ التَّثَبُّتُ وَالتَّحَرِّيُّ، وَالنَّظَرُ فِي أَحْوَالِهِمْ نَظْرًا دَقِيقًا قَائِمًا عَلَى قَوَاعِدِ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ مِنْ أُمَّةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ؛ فَإِنَّ التَّسَاهُلَ فِي هَذَا الْبَابِ يُفْضِي إِلَى مَفَاسِدَ عَظِيمَةٍ، مِنْ أخطَرِهَا إِدْخَالُ مَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ فِي السِّيَرَةِ؛ كَالطَّعْنِ فِي الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَخَرَافَاتِ الشَّيْعَةِ وَبُتْهَا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

* وَمِمَّا يُنَبِّهُ عَلَيْهِ فِي هَذَا السِّيَاقِ مَا وَقَعَ مِنَ الدُّكُورِ: «بَشَارِ عَوَادٍ» عَلَى وَجْهِ لَا يَتَّفِقُ مَعَ مَنْهَجِ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنَ النُّقَادِ، فَإِنَّ هَذَا الْمَسْلُوكَ يَفْتَحُ بَابًا خَطِيرًا، إِذِ إِنَّ الْأَخْذَ

(١) كَمَا يَدَّعِي هُوَ، وَإِلَّا فَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِخْتِصَاصِ؛ كَمَا سَوْفَ يَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ.

بِمَرْوِيَّاتٍ هَؤُلَاءِ يَسْتَلْزِمُ قَبُولَ رَوَايَاتٍ تَتَضَمَّنُ الطَّعْنَ فِي أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ مَا يُوهِنُ عَدَالَتَهُمْ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

* وَلَا يَخْفَى أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ هِيَ مِمَّا يَتَشَبَّهُ بِهَ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ، كَالشَّيْعَةِ وَالرَّافِضِيَّةِ، فِي تَقْرِيرِ بَدْعِهِمْ، وَبَثِّ شُبُهِهِمْ، وَالْقَدْحِ فِي خَيْرِ الْقُرُونِ، الَّذِينَ زَكَّاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، وَأَثْنَى عَلَيْهِمْ رَسُولُهُ ﷺ فِي سُنَّتِهِ؛ فَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ سَدُّ هَذَا الْبَابِ، وَعَدَمُ التَّوَسُّعِ فِي قَبُولِ رَوَايَاتٍ مَنْ لَا يُوثِقُ بِهِ تَوْثِيقًا مُعْتَبَرًا عِنْدَ أُمَّةٍ هَذَا الْفَنِّ.

* وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَسِيرَ عَلَى مَنْهَجِ الْأُمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ، فَيَتَحَرَّى الدَّقَّةَ، وَيَجْتَنِبُ التَّسَاهُلَ، وَيَحْذَرُ مِنْ قَبُولِ كُلِّ مَا هَبَّ وَدَبَّ مِنَ الرِّوَايَاتِ، لَا سِيَّمَا مَا كَانَ فِيهِ مَسَاسٌ بِجَنَابِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَإِنَّ حِفْظَ مَكَانَتِهِمْ مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَصِيَانَةَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ مِنَ الدَّخِيلِ عَلَيْهَا مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبَاتِ.



فَهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصفحة

الرقم الموضوع

- (١) ذَكَرُ تَحْرِيرِ: تَرْجَمَةَ: أَبِي مِخْنَفِ الشَّيْعِيِّ، وَالرَّدَّ عَلَى: «بَشَّارِ عَوَّادٍ» ٥
لِقَوْلِهِ بِأَنَّهُ نَفَقَةٌ فِي التَّارِيخِ!.....

